

بعد مضي عام على مقررات محكمة لاهاي : لماذا لم توضع قضية الجدار الفاصل على المسار السياسي كأولوية؟

القاهرة / علاء النادي

استعملته أمريكا في توفير الغطاء والحماية للكيان الصهيوني، وفيما يخص الجدار تحديداً فقد رفعت الإدارة الأمريكية يدها، وأشهرت الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن كان يطالب (إسرائيل) بضرورة التوقف عن بناء الجدار، وهدم ما بني منه، استناداً إلى الرأي السالف.

دعا البعض إلى ضرورة انتهاز الواقعة في التعاطي مع ما بعد الرأي الاستشاري، وعدم التورط في مسلكيات وخطوات ذات ارتباط بالبعد السياسي من شأنها أن تجلب الضرر على القضية الفلسطينية باعتبار أن هكذا تحرك صوب الجمعية العامة، ومجلس الأمن من شأنه أن يثير الغضب الأمريكية مع ما يدعو إليه هؤلاء من ضرورة الالتفات إلى أن قضايا الإلزام ترتبط في الإطار الإجرائي بحاصل توازنات القوى والظرف السياسي المهيمن على المشهد السياسي العالمي.

وفي هذا السياق تبرز ملاحظة أن الكيان الصهيوني ظل بمنأى عن كل محاولات إخضاعه للقوانين الدولية لتمتعه بحماية مستديمة، وفرها له على الدوام الفيتو الأمريكي، والذي استخدم عشرات المرات ضد الفلسطينيين والعرب ولصالح الكيان الصهيوني.

بخلاف الرأي السابق هناك من دعا إلى ضرورة تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية، والتحرك بالرأي الاستشاري باتجاه الهيئات الدولية، فالوصول بالقرار إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنه أن يعيد الزخم إلى الاهتمام الدولي، كما أن الانحياز الأمريكي الوارد حدوثه دوماً يعتبر في حد ذاته أحد أدوات الضغط السياسي على الإدارة الأمريكية.

إن حصاد عام مر منذ صدور الرأي الاستشاري عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري يؤكد على أن إدارة الأمور لم يكن على المستوى المأمول، وبخاصة على الصعيد الرسمي فلسطينياً وعربياً، فقد فشلت السلطة الوطنية في وضع الجدار كأولوية ملحة وضاغطة على المسار السياسي بكل مشتملاته، وقد بدا

على صعيد آخر يمكن القول أن الآراء الصادرة عن محكمة العدل الدولية تتميز عن القوانين الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن بالشفافية المطلقة والعدالة، وعدم التحيز على خلاف قرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن المرتبطة في التحليل النهائي بمصالح الدول، وموازن القوى، فيما تصدر آراء محكمة العدل الدولية عن إطار قانوني يتسم بالحياد والتجرد، الأمر الذي يعطي مثل هذه الآراء حجة أكبر على صعيد الماهية القانونية، ومستوى أكبر من الإلزام القانوني والأخلاقي.

إن ما ثار من غلط حول الرأي نجم في أحيان كثيرة عن تداول الرأي بالنقاش، والتحليل في ظل غيبة أهل الاختصاص والدراية، إضافة إلى محدودات الخبرة التاريخية، والتي ساهمت بدورها في تشكيل ذهنية لا تثق في القرارات الدولية، وإمكانية إلزام الكيان الصهيوني بها. إلا أن المحصلة النهائية تقول بأن الرأي الاستشاري توفر على حجية ووفر إمكانات تشكل أساساً يمكن الطرف الفلسطيني والعربي من البناء عليها، والتقدم خطوات بشأن محاولات التفعيل، والحصول على عوائد سياسية لصالح القضية الفلسطينية.

محدودية التفعيل

الجدل الذي تمحور حول البنية القانونية للرأي الاستشاري امتد ليطال محور التفعيل، فقد اكتفى البعض بالانتصار القانوني، ورأى أن تجاوز الأمر إلى دائرة البحث في إنفاذ الرأي دونه صعوبات كثيرة يأتي في مقدمتها الترتيبية الواجب سلك دروبها لوضع الرأي موضع التنفيذ، فتسلسل الأمور يقتضي العودة برأي المحكمة إلى الجمعية العامة، والتي عليها أن تحيل بدورها الرأي إلى مجلس الأمن كونه الجهة المنوط بها تنفيذ القرارات ذات الصلة بالوسائل اللازمة. ولا ريب عند الكثيرين في أن نهاية هذا الجهد ستبوء بالفشل، فالوصول على قرار من مجلس الأمن يصطدم بالتعننت الأمريكي، وحق الفيتو الذي طالما

في تموز/يوليو من العام الماضي صدر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي الرأي الاستشاري الخاص بمسألة جدار الفصل العنصري، وقد احتوى الرأي على إدانة الجدار باعتباره يشكل خرقاً لكل قوانين ومواثيق الشرعية الدولية، ويمثل اعتداءً فحاً على حقوق الشعب الفلسطيني، ودعا الرأي الأمم المتحدة بكافة هيئاتها إلى النهوض بواجباتها، والتي تتركز في إزالة الجدار، وتعويض الفلسطينيين عما لحق بهم من خسائر جزاء هذا العمل المجرّد.

عقب صدور الرأي الاستشاري ظهرت حالة من التباين في الرؤى، وتقدير المواقف داخل الصف الفلسطيني والعربي، وقد تركزت المساجلات حول البنية القانونية للقرار، وما تنضوي عليه من إزامات للطرف الصهيوني، إضافة إلى البحث في إمكانات تفعيل الرأي والمدى الممكن تحقيقه من عطاءات لصالح القضية الفلسطينية.

البنية القانونية للرأي الاستشاري

التعاطي مع قرار محكمة العدل الدولية، وتداول ما صدر بطريقة حرفية أثار حالة من اللغط واللبس في تكييف معطيات الرأي، فقد ذهب البعض إلى أن ما صدر عن المحكمة لا يعدو كونه رأياً استشارياً لا يحقق للقضية الفلسطينية سوى كسباً معنوياً ضعيفاً في ظل البناء القانوني، والذي لا يحمل صفة القرار.

ويبدو أن أنصار هذا الرأي، وهم في الغالب من غير المتخصصين في الشأن القانوني قد غاب عنهم الكثير من أوجه الإحاطة والتدقيق، فالرأي الاستشاري الصادر من أعلى هيئة قضائية دولية يفوق في دائرة الإلزام القرار، فالقرار في غالب الأحوال لا يلزم سوى الأطراف محل التنازع في القضية المعروضة، في الوقت الذي يمتد فيه أثر الإلزام بالرأي إلى كل أعضاء الأسرة الدولية، وهذا ما نلاحظه بشكل صريح في ثانيا فقرات الرأي، والتي دعت هيئات الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ومجلس الأمن، إلى التصدي لمثل هذا الخرق.